تنويه

تنويه واعتذار بخصوص التغطية الخاصة بالكشف عن أسطول السيارات الكهربائية الجديدة لأودي الغانم.

بالاشارة إلى الخبر المنشور في عدد أمس بالجريدة الورقية المطبوعة، ننوه ونعتذر عن الخطأ الوارد في الفقرة الأولى من الخبر عن تبعية علامة أودي لشركة علي الغانم وهي لاتتبعها وإنما تتبع شركة فؤاد الغانم وهي الوكيل الحصري والوحيد لها في الكويت لذا وجب التنويه والتصحيح اعتذارا عن الخطأ الوارد في النسخة المطبوعة من الجريدة.

«أودي الغانم» تكشف عن أسطولها الجديد من السيارات الكهربائية «e-tron GT Audi»

جانب من الخبر

بهدف توفير حلول تمويلية وضمان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة

«مصرف الإمارات للتنمية» و«بنك رأس الخيمة» يوقعان اتفاقية شراكة

أعلن مصرف الإمارات للتنمية عن توقيع مذكرة تفاهم مع بنك رأس الخيمة الوطني (راك بنك) حول برنامج ضمان القروض والإقراض المشترك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الامارات.

ووفقاً للاتفاقية، يقدم بنك رأس الخيمة الوطني تمويلاً يصل إلى 10 ملايين درهم للشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن تكون 50% من قيمة التسهيلات إما بضمانة أو إقراض مشترك من مصرف الإمارات للتنمية.

ويهدف البرنامج كذلك إلى دعم مواطني الدولة الراغبين بالحصول على تمويل لتأسيس شركاتهم الناشئة وتطوير أعمالها عبر تقديم تسهيلات تمويلية تصل إلى مليون درهم، بحيث يكون 60% من هذا المبلغ إما بضمانة أو إقراض مشترك من مصرف الإمارات للتنمية.

وقع مذكرة التفاهم كل من أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية، وبيتر إنجلاند، الرئيس التنفيذي لبنك رأس الخيمة الوطني.

جانب من توقيع الاتفاقية

وتندرج الاتفاقية في إطار جهود مصرف الإمارات للتنمية لدعم خطط التنويع الإقتصادي في الدولة،من خلال إطلاق حزمة من المشاريع الرائدة والمبادرات النوعية بالإضافة الى تقديم منتجات وحلول تمويلية شاملة لتعزيز بيئة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعليقاً على هذه الشراكة، قال أحمد محمد النقبي: "نسعى في مصرف الإمارات للتنمية إلى دعم الشركات ورواد الأعمال وتزويدهم بحلول تمويلية مبتكرة، الأمر الذي يعزز جهود الدولة لتحقيق تنمية مستدامة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يساهم في دعم الاقتصاد الوطني. وستساعد اتفاقيتنا مع بنك رأس الخيمة الوطني على توفير التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة لتأسيس أعمالهم ونشاطهم التجاري في الدولة، مما يدعم نمو أعمالها ويعزز دورها للمساهمة في بناء اقتصاد قوي".

بدوره، قال بيتر إنجلاند: "تتماشى هذه الاتفاقية مع التزام البنك بتحسين وتعزيز وجود الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة من خلال تقديم دعم مالي أفضل وحلول مصرفية ملائمة تناسب احتياجاتهم. كما يمثل تطوير الاقتصاد الوطني أولوية قصوى في بنك رأس الخيمة الوطني، وتجسد هذه الشراكة ذلك من خلال دعم القطاعات الرئيسية في الدولة مثل التصنيع، الرعاية الصحية، البنية التحتية، الأمن الغذائي والتكنولوجيا المتقدمة. كل ذلك مع استهداف قاعدة عملاء أوسع وتقديم تسهيلات للمواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة على حد سواء."

وتتماشى مذكرة التفاهم مع استراتيجية مصرف الإمارات للتنمية التي أطلقها مؤخراً، حيث يقدم الاقراض المباشر وغير المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (تمويل طويل الأجل وتمويل المشاريع والمستحقات)، ويشكل ذراع استثماري للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى خدمات الأعمال الاستشارية لرواد الأعمال والشركات الناشئة والشركات الصغيرة (التدريب والإرشاد وأبحاث السوق).

تتمثل في تمكين الأعمال وإدارة المخاطر وكفاءة التشغيل

«سيسكو»: ثلاثة عوامل حاسمة لتحقيق النتائج الأمنية المرغوبة

نشرت سيسكو دراسة النتائج الأمنية للشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2021 كجزء من تقرير سيسكو الرائد للأمن السيبراني "دراسة النتائج الأمنية لعام 2021"، والذي يسلط الضوء على الممارسات التي يتبعها قادة الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الازدهار في فترة التهديدات المتطورة باستمرار، بالإضافة إلى توفير المعلومات والبيانات القابلة للتنفيذ حول النواح التي يتعين أن يركزوا عليها من حيث الرقمنة والتخطيط الأمني والدفاع السيبراني في العام المقبل.

ضمت الدراسة الاستقصائية أكثر من 850 متخصص إقليمي في مجال تقنية المعلومات والأمن من شركات صغيرة (50 إلى 249 موظف) ومتوسطة الحجم (250 إلى 499 موظف) في 25 دولة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وروسيا. ويدرس التقرير كيف يستطيع قادة الأمن في الشركات الصغيرة والمتوسطة تحقيق النجاح في برامج الأمن السيبراني من خلال النظر في الممارسات التي تساعد في تمكين أعمالهم ومكافحة التهديدات المتطورة والهجمات الاستهدافية والعمل بكفاءة.

وتعليقاً على الدراسة، قال فادي يونس، رئيس الأمن السيبراني لدى شركة سيسكو في الشرق الأوسط وأفريقيا: "كان يعتقد الخبراء والرواد والعاملين في قطاع الأمن السيبراني سابقاً أن كبر حجم الشركة أفضل من الشركات الأصغر. إلا أنّ المرونة هي ما يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات قدرات فريدة تمكنها من بناء مناهج ناجحة للأمان. وكشفت النتائج التي توصلنا إليها أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تولي أهمية أكبر لوجود استراتيجية أمنية مناسبة وأنهم يستغرقون الوقت الكافي لفهم كيفية تماشي الاستراتيجية بشكل أفضل مع أجندة التحول الرقمي ونمو أعمالهم. ولا يزال التخطيط للمرونة وتحديث التقنيات من العوامل الحاسمة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم التي تتطلع إلى تعزيز دفاعها الأمني".

أظهر الاستطلاع أن الفرق الأمنية في الشركات الصغيرة والمتوسطة تؤدي عملها على نحو أفضل في تحقيق أهدافً شركاتهم. وأشار 44% من العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة أن فرق الأمن لديهم تواكب الاحتياجات المتغيرة ومتطلبات نمو الأعمال، مقارنةً بـ 42% من العاملين لدى الشركات الكبيرة.

فادي يونس

حددت الدراسة ثلاثة مجالات يجب أن تركز عليها الشركات الصغيرة لتحقق النجاح في برامج الأمن السيبراني لديها، وهي: تمكين الأعمال وإدارة المخاطر وكفاءة التشغيل.

تمكين الأعمال

تسلط الدراسة الضوء على ثلاثة عوامل لتحقيق النتائج الأمنية المطلوبة:

- عدد كاف من موظفي الأمن
- نهج آمن للتنمية
- التعاون بين فريق تقنية المعلومات وفرق الأمن

ثبت أنّ كل من هذه العناصر يزيد الثقة بين الموظفين النظراء ويعزز النجاح الأمني. على سبيل المثال، تزداد احتمالية النجاح الأمني عند تحقيق التفاهم بين الموظفين بنسبة تصل إلى 22% وعندما يكون لدى الشركات الصغيرة ما يكفي من موظفي الأمن. وتصل إلى 17.6% عندما تتعاون فرق تقنية المعلومات والأمن معاً.

إدارة المخاطر

تبيّن أن الامتثال بالإضافة إلى التهديدات المتزايدة للهجمات الإلكترونية هما محركين أساسيين لاعتماد الحلول الأمنية في الشركات الصغيرة والمتوسطة. إلا أنه ومع ظهور المزيد من التهديدات واللوائح، نرى أن الحد الأدنى للمتطلبات الأمنية في ارتفاع مستمر. ولمعالجة هذه المشكلة المتغيرة باستمرار، توضح الدراسة أنه مع الاستثمارات المناسبة، ستتمكن الشركات والفرق المتعاونة من الامتثال للوائح وتقليل نسبة المخاطر. إلى جانب الميزانية الأمنية الكافية ووجود الفرق المتعاونة، أشارت الدراسة إلى أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بترقية وتبني أفضل تقنيات تكنولوجيا المعلومات والأمن المتاحة بشكل استباقي تُحسّن فرص التخفيف من التهديدات الإلكترونية الحرجة وتجنب الحوادث الكبرى.

كفاءة التشغيل

تدرك الشركات الكبيرة والصغيرة أهمية الميزانية ويتعين عليها أن تبحث عن الطرق المناسبة لتبسيط تقنية المعلومات وضمان تحسين الأمن على حد سواء. ووفقاً لدراسة سيسكو، تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق النجاح عندما توعّي فرقها بأهمية الأمن. ويعد فهم الطرق التي يمكن للاستراتيجية الأمنية والتخطيط أن تدعم ضرورات العمل من خلالها أفضل طريقة لتبسيط الاستجابة للحوادث ويقلل من العمل غير المخطط له. علاوة على ذلك، تؤكد الدراسة على قيمة الفرق المتعاونة، حيث يساهم هذا العامل في تخفيض التكلفة بشكل كبير.

كما تسلط الدراسة الضوء على دور إنشاء الحلول التقنية والاستجابة للحوادث المتكاملة للعمل بكفاءة في الشركات المتوسطة. ويساعد ضمان هذين العاملين بشكل فعال في تقليل فترات العمل غير المخطط لها وتخفيض التكلفة.

«سيتركس»: الجيل الرقمي مستعد لتقديم 1.9 تريليون دولار إضافي على مستوى العالم

أمير سُهرابي

يُعد الموظفون الشباب اليوم محركات اقتصاد المعرفة وقادة أعمال الغد، فوفقا لتأثير المولود الرقمي (The Born Digital Effect)، و هو أخر بحث أجرته شركة "سيتركس سيستمز" (Citrix Systems)، فإن الجيل الرقمي مستعد لتقديم 1.9 تريليون دولار إضافي على مستوى العالم و 51 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة من أرباح الشركات لكنهم سيحتاجون إلى بعض المساعدة لإنجاز ذلك.

يتضمن مصطلح "الجيل الرقمي" (Born Digital) كلاً من جيل الألفية (وهم من مواليد 1981 إلى 1996) والجيل "زي" (المولود بعد 1997)، وهو الجيل الأول الذي نشأ في عالم رقمي بالكامل، ويمثل الآن معظم القوى العاملة العالمية.

وتعليقاً على مخرجات هذا البحث، أكد أمير سُهرابي، نائب رئيس منطقة الأسواق الناشئة لدى "سيتركس"، قائلا: "إن الجيل الرقمي سيشكل طبقة الرؤساء التنفيذين في المستقبل القريب بحلول عام 2035، حيث سيكون مصير الشركات و الاقتصادات العالمية بأيديهم. يُعد هذا البحث بمثابة جرس إنذار لقادة الأعمال بأنهم قد لا يفهمون تماماً أولئك الذين "ولدوا رقمياً" ويجب أن يأخذوا الوقت الكافي للقيام بذلك. إن النجاح في جذب الجيل القادم من القادة والاحتفاظ بهم سيتطلب من المنظمات الاستثمار في بيئة عمل مرنة وفعالة وجذابة تزدهر فيها".

لمساعدتهم على القيام بذلك، أجرت "سيتركس" بالشراكة مع "كولمان باركس" للأبحاث (Coleman Parks Research) و "أكسفورد أنالاتيكا" (Oxford Analytica)، تحت مسمى "تأثير الجيل المولود رقمياً" (The Born Digital Effect)، وهي دراسة جمعت بين أبحاث الرأي العالمية من 1000 من قادة الأعمال و 2000 من العاملين في مجال المعرفة ضمن 10 دول بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة لفهم ماهية الشركات التي تريد توظيف "الجيل الرقمي" (Born Digital) و العمل باستخدام النمذجة الاقتصادية لتقدير التأثير الذي يمكن أن تحدثه على الأعمال والاقتصاد الأكبر.

البعد عن الواقع

وكشف البحث أنه عندما يتعلق الأمر بفهم ما الذي يشرك العمال الشباب ويحفزهم، فإن القادة يكونون بعيدين عن التواصل مع موظفيهم. ومن بين النتائج الرئيسية:

الأهداف طويلة الأجل والتوازن بين العمل والحياة أمر مهم للغاية بالنسبة للموظفين – ضمن مواجهتهم بيئة العمل غير المستقرة، يركز 92 % من الموظفين الأصغر سناً في الإمارات العربية المتحدة بشكل أكبر على عوامل العمل الأساسية كالأفاق الوظيفية طويلة الأجل، في حين أن ما نسبته 91 % يبحثون عن التوازن الجيد بين العمل والحياة. وهذا ليس واضحاً بشكل جيد لقادة الأعمال الذين يعتقدون أن عمالهم من الجيل الشاب يستطيعون الوصول إلى أحدث التقنيات في مكان العمل وفرص التدريب. (وهذا ليس صحيح، كونهم في واقع الأمر يبحثون عن الاستقرار و الأمان الوظيفي)

يبالغ القادة في تقدير الرغبة في العمل من المكتب – لا يرغب 90 % من موظفي "الجيل الرقمي" (Born Digital) في العودة إلى العمل المكتبي بدوام كامل بعد الجائحة، بل يفضلون نموذج العمل عن بُعدٍ أو العمل الهجين عوضاً عن ذلك. حيث تشير الإحصاءات إلى ما يلي:

- 50 % يريدون العمل من المنزل معظم الوقت أو بشكل دائم
- 20 % يرغبون في العمل الهجين مع قضاء أغلب الوقت في المكتب
- 21 % يودون العمل الهجين مع تقسيم الوقت بالتساوي بين المنزل والمكتب
- 10 % فقط يودون العمل من المكتب بدوامٍ كامل

لكن 73 % من القادة يعتقدون أن العمال الشباب سيرغبون في قضاء معظم أو جميع أوقاتهم في العمل في المكتب.

في حين أنهم قد يفضلون العمل عن بُعد، يدرك ما نسبته 7 % من موظفي الجيل الرقمي بأن التواصل الاجتماعي أمر بالغ الأهمية خلال سياق العمل.

وأضاف سهرابي، قائلاً: "مع تقدم الشركات في تمكين العمل من أي مكان، ستحتاج إلى توفير فرص للموظفين للالتقاء جسدياً في المكاتب ومن المنزل تقريباً لإبقائهم على اتصال ومشاركين ومستعدين لمستقبل العمل".

أكثر من أي شيء آخر، يريد الجيل الرقمي من أصحاب العمل الذين يمنحونهم المرونة والاختيار – على الرغم من أن أسبوع العمل لمدة خمسة أيامٍ لا يزال نمط عمل شائعاً، يعتقد 15 % من الجيل الرقمي أنه يجب منحهم الفرصة للعمل لمدة أربعة أيام في الأسبوع إذا استطاعوا اختيار ذلك. في حين 26 % منهم يتوقعون بأن تكون لديهم القدرة على تحديد موعد بدء يوم عملهم وإنهائه، أما 8 % منهم يرغبون في العمل لساعات غير منظمة أو قائمة على المخرجات.

ويريدون الحصول على ثقة عالية وثقافةٍ تعاونية للعمل – عندما طُلب منهم تحديد الجوانب الثلاثة الأكثر أهمية لثقافة الشركة التي يبحثون عنها عند اختيارهم لصاحب العمل، فضل هذا الجيل ما يلي:

- 87 % الاستقلالية أو فرصة العمل في بيئة عالية الثقة
- 87 % ثقافة عمل تعاونية
- 87 % الأفضلية للتعلم والتطور

الموظفين الشباب و قادة الأعمال يعيشون في عوالم رقمية مختلفة – فقد أثبت البحث بأن ما نسبته 8 % من قادة الأعمال في الإمارات يستخدمون تطبيقات المراسلة الفورية مثل "سلاك" (Slack) أو "واتساب" (WhatsٍApp) لأغراض العمل، مقارنةً بنسبة 82٪ من موظفي الجيل الرقمي. كما يفضل 12 % فقط من قادة الأعمال استخدام هذه التطبيقات لمتابعة سير العمل، مقارنةً بـ 88 % من موظفي الجيل الرقمي.

الغرض هو امتياز وليس أولوية – فقط 31 % من موظفي الجيل الرقمي سيتركون مؤسسة تفتقر إلى الهدف، مقارنةً بـ 70 % من قادة الأعمال. وفقط 30 % من موظفي الجيل الرقمي سيغادرون مكان العمل إذا شعروا أن الثقافة لا تعكس شخصيتهم بشكل كاف، مقارنة بـ 57 % من قادة الأعمال.

كما أظهرت بيانات هذا البحث، فإنه من الواضح أن قادة الأعمال اليوم بعيدين كل البعد عما يحتاجه الجيل الرقمي من مكان العمل. لذا فهم بحاجة إلى التواصل وفهم ما تريده هذه الفئة الشابة من أجل إطلاق العنان لإمكاناتهم الكاملة والقيمة التي يمكنهم تقديمها.

المستقبل بين أيديهم

وتحدث تيم ماينهان، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الأعمال الاستراتيجية لدى "سيتركس"، قائلاً: "إن اجتذاب الجيل الرقمي و الاحتفاظ به بنجاح سيتطلب من المؤسسات الاستثمار في نموذج العمل والأدوات اللازمة لخلق بيئة عمل تشاركية و فعالة و مرنة يتطلع إليها هذا الجيل القادم من القادة ويزدهر فيها وهناك منفعة تجارية واضحة عند القيام بذلك"

لتقدير هذه الفوائد، عملت "سيتركس" مع خبراء اقتصاديين لبناء نموذج اقتصادي يقيم تأثير موظفي الجيل الرقمي على ربحية الشركات، ودراسة العلاقة بين حجم سكان الجيل الرقمي في بلد ما و ربحية الشركات فيً ذلك البلد.

تستفيد البلدان المشمولة في الدراسة التي لديها أنظمةٍ تعليمية متطورة نسبياً أو السكان الأصغر سناً مقارنة بأقرانهم – مثل الولايات المتحدة والصين والإمارات العربية المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة وهولندا – أكثر من عائد "الجيل الرقمي" باعتباره أعلى من المتوسط. فسكان "الجيل الرقمي" يساعدون على ضمان تمتع أعمالهم بربحية أكبر، الآن وفي المستقبل.

وعلى عكس ذلك، فإن البلدان التي بها عددٍ أكبر من السكان نسبياً مثل فرنسا وألمانيا واليابان أو ذات مستويات منخفضة من التعليم العالي بين السكان الأصغر سناً مثل الهند، لديها القدرة على جني مكاسب أكبر إذا استثمرت في التعليم العالي والبنية التحتية الرقمية، وتوظيف العمال الشباب بشكل فعال وتكييف أماكن عملهم وممارسات العمل بما يناسبهم. وأضاف ماناهاين: "لتأمين الاقتصاد المستقبلي، تحتاج الشركات إلى تنمية العمال الشباب وتكييف أماكن عملهم وممارسات العمل لتعزيزهم اليوم بما يخدمهم في المستقبل.